

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٩٢٩٨ لسنة ٢٠١٧

وزير العدل

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤

بنظام السجل العيني :

وعلى قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون السجل العيني :

وعلى قرار وزير العدل رقم ١٨٤٢ لسنة ١٩٩٣ بتعيين أقسام مساحية يسرى عليها

نظام الشهر على أساس إثبات المحررات في السجل العيني بمحافظات : (البحيرة والشرقية

والقليوبية والمنوفية والجيزة والمنيا وبنى سويف) اعتباراً من ١٩٩٤/١١/١ :

وعلى قرار وزير العدل رقم ٣٥٠٧ لسنة ١٩٩٣ بقبول استثمارات التسوية المنصوص عليها

في المادة (١٩) من قانون السجل العيني في الأقسام المساحية بمحافظات : (البحيرة والشرقية

والقليوبية والمنوفية والجيزة والمنيا وبنى سويف) الصادر بها قرار وزير العدل

رقم ١٨٤٢ لسنة ١٩٩٣ لمدة شهرين تبدأ من تاريخ صدور القرار :

وعلى قرار وزير العدل رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٩٤ بقبول استثمارات التسوية المنصوص عليها

في المادة (١٩) من قانون السجل العيني في الأقسام المساحية بمحافظات : (البحيرة والشرقية

والقليوبية والمنوفية والجيزة والمنيا وبنى سويف) الصادر بها قرار وزير العدل

رقم ١٨٤٢ لسنة ١٩٩٣ لمدة شهرين تبدأ من تاريخ صدور القرار :

وعلى قرارات وزير العدل أرقام ٥٤١٨ لسنة ١٩٩٤ ، ٢٨٨٦ لسنة ١٩٩٥ ،

٥٣٨٧ لسنة ١٩٩٥ ، ٥١٢٢ لسنة ١٩٩٦ ، ٥٢١٠ لسنة ١٩٩٧ ، ٥٠٦ لسنة ١٩٩٨ ،

٤٨٣١ لسنة ١٩٩٩ ، ٥٥٦٨ لسنة ٢٠٠٠ ، ٥١٤٣ لسنة ٢٠٠١ ، ٥٦٥٧ لسنة ٢٠٠٢ ،

٥٨٩٩ لسنة ٢٠٠٣ ، ٦٢٨٨ لسنة ٢٠٠٤ ، ٨٢٤٤ لسنة ٢٠٠٥ ، ٨٨٢٧ لسنة ٢٠٠٦ ،

٨٨٧٣ لسنة ٢٠٠٧ ، ٩٤١٢ لسنة ٢٠٠٨ ، ١٠٧٤٤ لسنة ٢٠٠٩ ، ١٢٨٣٤ لسنة ٢٠١٠ ،

١٠٥٤٦ لسنة ٢٠١١، ٩٠٣٣، ٢٠١٢ لسنة ٨٤٠٤، ٢٠١٣ لسنة ٨٩٦٤، ٢٠١٤ لسنة ٢٠١٤

٩٠٠٣ لسنة ٢٠١٥، ٩٠٦٥ لسنة ٢٠١٦ بتأجيل ميعاد سريان نظام السجل العيني

على القسم المساحى المنصورية - مركز إمبابة - محافظة الجيزة الصادر به قرار وزير

العدل رقم ١٨٤٢ لسنة ١٩٩٣ :

وعلى مذكرة رئيس قطاع الشهر العقارى والتوثيق المؤرخة ٢٠١٧/١٠/١٦ :

قرر :

(المادة الأولى)

يؤجل ميعاد سريان نظام السجل العيني على القسم المساحى المنصورية - مركز إمبابة -

محافظة الجيزة الصادر به قرار وزير العدل رقم ١٨٤٢ لسنة ١٩٩٣ من ٢٠١٧/١١/١

إلى ٢٠١٨/١١/١

(المادة الثانية)

تقبل استئنارات التسوية المنصوص عليها فى المادة (١٩) من قانون السجل العيني

فى القسم المساحى المحدد بالمادة السابقة لمدة شهرين تبدأ من تاريخ صدور القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الواقع المصرية .

(المادة الرابعة)

على رئيس قطاع الشهر العقارى والتوثيق تنفيذ هذا القرار .

صدر فى ٢٠١٧/١١/٥

وزير العدل

المستشار/ محمد حسام عبد الرحيم